

اجتهادات استقلال.. وتحولٌ جنسى

(أعلمُ بعقلي وقليبي أن الوقت حان للاستقالة). تُلخّصُ هذه العبارةُ حالةَ وزيرة اسكتلندا الأولى نيقولا ستورجن عندما كتبت قبل أيام خطاب استقالتها من منصبها. هى خيرٌ من يعلمُ المدى الذى بلغته الضغوطُ عليها من داخل حزبها (القومى الاسكتلندى)، وليس من المعارضة وقطاعاتٍ فى الرأى العام فقط، أو من الحكومة الفيدرالية فى لندن فحسب.

وتشعرُ، فى الوقت نفسه، بأن قدرتها على تحمل هذه الضغوط تقلُ كل يوم، فتكتب ما معناه أنه كان بإمكانها العمل بضعة أشهر أخرى، ولكن طاقتها تقلُ فلم تعد قادرةً على القيام بواجباتها كاملة. وبشجاعةٍ يقلُ مثلها تعترفُ بأن وجودها فى المنصب يثيرُ انقسامًا يُنهكها ولا تستطيعُ وضع حد له. وقصدت بذلك مسألتين مختلفًا عليهما، وهما الانفصال أو الاستقلال الذى أمضت حياتها السياسية فى الدفاع عنه، والتحول الجنسى أو العبور الجندرى الذى دعمت إصدار قانون يُيسر إجراءاته.

أصبحت مسألة السعى إلى الاستقلال أكثر تعقيدًا بعد قرار المحكمة البريطانية العليا عدم مشروعية إجراء استفتاءٍ عليه دون موافقة الحكومة الفيدرالية فى لندن. وسدّد هذا القرارُ ضربةً لسعيها إلى إجراء استفتاء ثانٍ، بعد أن رفض 55% من الناخبين الاسكتلنديين الانفصال فى الاستفتاء الأول 2014. وازدادت الخلافاتُ فى داخل

حزبها، فوجدت نفسها محاصرةً بين من يرون أنها ليست حازمةً بما يكفي في هذه المسألة، ومن يعتقدون أن تشددتها يحول دون حوارٍ جاد مع لندن.

ولكن الأرجح أن ما زاد الضغوط عليها الانقسام حول قانون لتسهيل تغيير الجنس في سن السادسة عشرة دون حاجة إلى تقارير طبية، كما حدث في بضعة بلدانٍ أخرى منذ أن أُصدر أول قانون في الدنمارك عام 2014، وحتى إصدار مثله في إسبانيا قبل أيام. وفضلاً عن الانقسام المجتمعي، يثير القانونُ المُسمى خلافاً آخر مع الحكومة الفيدرالية التي Gender Reform اعترضت عليه لتجاوزه الحد المسموح به في إنجلترا وويلز، وهو الاعترافُ بمن يثبتُ تحولُهم فعلياً، وليس بمن يشعرون فقط أنهم ينتمون إلى الجنس الثاني.

ولهذا فضلت الابتعاد عما سمتها وحشية السياسة، لكي تعيش من أجل (ستورجن الإنسانية).